تقييد على حديث (من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر) للحافظ أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الفاسي (ت1184هـ)

تقديم وتحقيق

د. عبد الله الرازقي

جامعة ابن طفيل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين الذي أحكم دينه ويسره، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الذي بلغ شرع ربه وفسره.

أما بعد: فهذا تقيد من تأليف الحافظ الراقي أبي العلاء إدريس العراقي (ت1184هـ) مفرد في تخريج حديث (من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر). اعتمد فيه المؤلف قواعد التخريج، مستعينا بمن سبقه من أهل هذا الشأن من غير تحريج، مع إضافات عند الاقتضاء والتحويج.

ولما رأيت هذا الجزء مفيدا جديرا بالعناية لما حواه من أطراف الرواية والدراية، عزمت على التشرف بخدمته، رجاء الاندراج في مصاف المجلين لمكانة هذا الحافظ الكبير، الذي شرفه الله بالسنة والآثار.

وقبل الشروع في عرض نصه قدمت له بمبحثين ممهدين :

الأول: في ترجمة المؤلف وبيان مكانته العلمية.

الثاني: في التعريف بالتقييد، وموضوعه، وعملي في إخراجه.

وأسأل الله بلسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل والخضوع، أن ينظر هذا العمل بعين الرضا والصواب.

المبحث الأول: ترجمة المؤلف ومكانته العلمية

اسمه ونسبه وولادته :

هو الشيخ الحافظ المحدث أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس بن حمدون بن عبد الرحمن العراقي الشريف الحسيني[1].

1- نشر المثاني 193/4.

ونسبته إلى العراق لقدوم أحد أجداده منه إلى فاس[1]. من بيوتات العلم الفاسية وكان والده نحويا بارعا يدعى سيبويه عصره[2]. وذكر في أول كتابه فتح البصير إعلام أبيه له أن ولادته كانت سنة عشرين ومائة وألف تقريبا (1120هـ)[3].

بدايته في تلقي العلوم:

بعد أن ختم القرآن مرارا شرع في أخذ العلم عن والده وعلى غيره من الشيوخ، فتلقى الكتب الدراسية المعتمدة كالأجرومية والألفية ولامية الأفعال، والمرشد المعين والرسالة[4].

قال ابن الطيب القادري في نشر المثاني: ولم يكن له في حال قراءته اعتناء ببعض العلوم كالنحو والبيان والمنطق، ومع ذلك كان لا يلحن في شيء منه، بل فصيح النطق، قوي الدراية على ذلك، ولا ينطق بشيء غير مستقيم[5].

أبرز شيوخه[6]:

تلقى أبو العلاء العلم الحديث وغيره من شيوخ عصره ذكر أبرزهم في مقدمة "فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير"[7] وهم:

والده محمد بن إدريس المدعو حمدون، (ت1142هـ) سيبويه وقته ومازني عصره في علم العربية والتصريف[8].

أبو الحسن علي الشدادي، (ت1141هـ) الفقيه القاضي المفتي النوازلي[9]

أبو العباس أحمد بن العربي بن سليمان الأندلسي، (ت1141هـ) المحدث المحقق الفقيه[10].

أبو عبد الله مَحمد بن أحمد بن محمد ميارة الأصغر (ت1144) الفقيه المحدث المفتي النوازلي[11].

أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن زكري (ت1144هـ) الفقيه الأديب[12].

أبو الحسن علي الحُرَيشي (ت1145هـ) المحدث الراوية[13].

أبو العباس أحمد بن المبارك السجلماسي (ت1156هـ) متبحر في الفقه والأصول والحديث[1].

1- فهرسة العراقي ص43-44.

2- فهرسة العراقي ص 44.

3- فهرسة العراقي ص44، فهرس الفهارس2/818.

4- فهرسة العراقي ص44.

5- نشر المثاني 4/194.

6- انظر: فهرسة العراقي ص44-48، نشر المثاني 4/193-194، طبقات الحضيكي1/120-121، سلوة الأنفاس1/150، شجرة النور الزكية 1/512.

7- مخطوط، حفظت قطعة منه في الخزانة العامة بالرباط برقم 1388، ونقلت فهرسة العراقي مقدمته التي تضمنت ترجمة أبي العلاء بقلمه ص 43 وما بعدها.

8- فهرسة العراقي ص 44، نشر المثاني3/ 326.

9- سلوة الأنفاس 3/241.

10- نشر المثاني 3/314، سلوة الأنفاس 1/330.

11- نشر المثاني 3/353، سلوة الأنفاس 1/180.

12- نشر المثاني 3/338، سلوة الأنفاس 1/171.

13- نشر المثاني 3/361، فهرس الفهارس 1/342.

محمد الكبير السرغيني (ت1164هـ)[2] .

أبو عبد الله محمد جسوس (ت1182هـ) الفقيه المحدث المفتي المدرس[3].

أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بناني (ت1163هـ) العلامة المدرس المفتي[4].

عنايته بالحديث وعلومه :

اصطفاه الله لعلم الحديث الشريف وحبب إليه هذا الفن، ففي سنة أربع وثلاثين ومائة وألف (1134هـ) أولع بهذا العلم وحصلت له رغبة قوية في طلب كتبه، فوقف على كثير منها. فأقبل على مطالعة كتب السير وعلوم الحديث رواية ودراية، وأوقف على ذلك عمره، فحصل من ذلك ما اشتمل عليه الصحيحان والكتب الستة، وما عليها من الشروح والتعليقات والتقاييد، واطلع على مصنفات كثيرة في الغريب والأطراف والأفراد والشاذ، والناسخ والمنسوخ، والعلل وكتب الجرح والتعديل، ومعرفة أحوال الرجال ومراتبهم، والضعفاء والوضاعين.[5]وطالت يده كتبا كثيرة في هذا الشأن لا توجد عند غيره من العلماء[6].

قال عن نفسه شاكرا لأنعم الله: وإن مما أحسن الله إلي وأجزل نعمه المتوالية علي، أن ألهمني قراءة هذا الفن الشريف، والزمني العكوف على هذا العلم المنيف. فوقفت على كثير من كتبه، ولازمت البحث عمن بقي ممن تعلق بسببه، فحصّلت ما يشفي الغليل، ويزيد في شكر الملك الجليل[7].

مكانته في علم الحديث الشريف :

شهد له شيوخه وأقرانه بالتمكن في علوم الحديث، والحفظ الواسع للمتون ونقد الأسانيد، ومجاراة كبار الحفاظ والاستدراك عليهم على وجه لم يكن مألوفا في زمانه ومكانه.

قال ابن عمه العلامة أبو محمد الوليد بن العربي العراقي: كان إماما في علم الحديث ولقب بسيوطي زمانه، ويستحضر ما يسأل عنه من مراتب الأحاديث. ومن ذلك ما حصل له مع شيخه العلامة الحافظ أحمد بن المبارك اللمطي في مجلس شرح كبرى السنوسي، فجرى ذكره لبعض الأحاديث، فسأله عمن خرجه، فذكر له على البديهة ستة طرق. فقال له: لله درك لقد تعب ابن حجر ولم يخرج له إلا طريقين[8].

كان عصريه الشيخ أبو حفص عمر بن عبد الله الفاسي (ت1188هـ) يقول في شأنه: إنه أحفظ من ابن حجر. ويقول لتلامذته في شأنه: قوموا إلى سيدي وسيدكم[9].

وشهد له شيخه أبو عبد الله محمد بن القاسم جسوس في إجازته له بأنه "ممن حاز السبق في علم الحديث

1- نشر المثاني 40/4، سلوة الأنفاس 228/2.

2- نشر المثاني 84/4، سلوة الأنفاس 383/2.

3- نشر المثاني 188/4، سلوة الأنفاس 330/1.

4- نشر المثاني 80/4، سلوة الأنفاس 156/1، فهرس الفهارس 224/1.

5- نشر المثاني 194/4.

6- نشر المثاني 195/4.

7- فهرسة العراقي ص 77 جوابا عن أحد المستجيزين.

8- فهرس الفهارس 819/2.

9- فهرس الفهارس 819/2.

حفظا ورواية ودراية، ووصل في ذلك إلى غاية الغاية، بحيث لم يصل إليها أحد من أهل عصرنا فيما نعلم"[1].

قال الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد الله الغربي الرباطي في سياق إجازته: "وهو في المحل الأعلى والموضع الأعز الأجلى حفظا وإتقانا وتمييزا لحال المتون ورواتها من الصحيح الثابت فما دونه. يكاد ألا يشذ عنه متن إلا ويعرفه، ويعرف الرواة من طبقات العدالة وطول الصحبة إلى ما دون ذلك"[2].

وترجم له الحافظ المرتضى الزبيدي وحلاه بحافظ العصر، والمحدث الماهر الضابط. وذكر أنه بلغه من رسوخه في الفن وحسن ضبطه وحفظه ما يقضي منه العجب[3].

وقال عنه نده ومعاصره ابن الطيب القادري: انتهى إليه السؤال عن ذلك ـ يعني الحديث مقبوله ومردوده ـ فكان يستحضر ما يسأل عنه ويجيب عقب فراغ السائل من غير تأمل ولا مطالعة، سواء كان السؤال عن حديث أو مرتبته أو عن أحوال الرجال ومراتبهم[4].

وحلاه صاحب السلوة بسلطان المحدثين في وقته، ورئيسهم وأعلمهم بالصناعة الحديثية، استدرك أحاديث كثيرة على الجامع الكبير للجلال السيوطي[5].

قال الحافظ أحمد بن الصديق الغماري: لم يأت في المغرب بعد ابن القطان مثله في علم الحديث[6].

أخلاقه وطباعه :

كانت خلطته مع الطلبة بمقدار ما يستفيد أو يستفاد منه على قدر ما يرتضي الكلام فيه، وإن اختلفوا معه في شيء اقتصر على رأيه لا يبالي بمن يخالفه على أي حال كان. وكان مقبلا على شأنه مجتنبا لما يخل بمروءته، له سمت حسن وهيبة ووقار، قويا في دينه ملازما لأوقاته، قائما بها[7].

وكان حريصا على التخلق بالأخلاق النبوية والآداب المصطفوية، وقد آتاه الله أمرا عظيما من سعة الخلق والصبر والتواضع ولين الطبع وسلامة الصدر[8].

وظائفه :

من الولايات التي وليها رحمه الله: الإمامة بمسجد السَّمّارين بفاس، والوعظ وسرد كتب الحديث بمسجد الأندلس مدة من الزمن، ثم انتقل لمسجد القرويين؛ يسرد بكرسي محرابه صباحا ومساء، وبكرسي الحلية قبل صلاة العصر وبعدها بكرسي المنذري اللذين في غرب القرويين[9].

1- فهرسة العراقي ص 72.

2- فهرسة العراقي ص 58.

3- المعجم الكبير للزبيدي، لوحة25، مخطوط بمؤسسة ابن سعود بالدار البيضاء، رقم 395، مصورة عن نسخة رقم 3956 بمكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة.

4- نشر المثاني 194/4.

5- سلوة الأنفاس 150/1.

6- الاقتباس بتراجم فضلاء فاس ص 114-116.

7- نشر المثاني 194/4.

8- الدر النفيس بواسطة فهرسة العراقي ص 11-12.

9- نشر المثاني 195/4.

وفي المزايا للناصري ما يفيد أنه كانت للمترجم دروس في الموطأ في مسجد الرصيف بعد صلاة العصر[1].

وكان أولا منتصبا لتلقي الشهادة بسماط عدول الأندلس ثم ترك ذلك تركا كليا[2].

وفاته:

ذكر نده ومعاصره ابن الطيب القادري أن وفاته رحمه الله كانت في شعبان عام أربعة وثمانين ومائة وألف (1184هـ)[3].

تلامذته

ابن عمه زيان العراقي، أبو الحسن علي بن هاشم بن عبد الرحمن، النحوي الأديب. (ت1194هـ)[4].

ابناه أبو زيد عبد الرحمن وأبو محمد عبد الله، العالمان المحدثان الواعظان الناسكان. (ماتا 1234هـ)[5].

أبو محمد عبد السلام بن الخياط القادري، المؤرخ النقاد المطلع[6] (ت1228هـ)[7].

محمد بن عبد السلام الناصري، الفقيه المحدث المسند (ت1239هـ)[8].

أبو عبد الله محمد بن أحمد الصقلي، المحدث الصالح المقرب من شيخه أبي العلاء (ت1232هـ)[9].

محمد بن أحمد الحضيكي، الفقيه المحدث راوية سوس الأقصى (ت1189هـ)[10].

عبد العزيز الوزكاني، الفقيه الحيسوبي الطبيب الحاذق المتفنن في العلوم (ت1189هـ)[11].

أبو عبد الله محمد بن محمد الصادق الريسوني، العلامة المحدث المسند الراوية (ت1234هـ)[12].

مؤلفاته:

تقييد في الكلام على حديث من جمع صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر. وهو موضوع

1- المزايا لمحمد بن عبد السلام الناصري ص 160، وذكر أنه القارئ عنده في الموطأ.

2- انظر: فهرسة العراقي ص 12.

3- نشر المثاني 195/4. وذكر الحضيكي في الطبقات 121/1 أنه توفي آخر سنة 1184هـ . وقيل سنة 1183هـ كما في فهرس الفهارس للكتاني 818/2. ويُـقدم قول القرين والتلميذ، ابن الطيب والحضيكي.

4- سلوة الأنفاس 140/3، فهرس الفهارس 460/1.

5- فهرس الفهارس 824/2، إتحاف المطالع 124/1، الإشراف على من بفاس من مشاهير الأشراف 143/2.

6- فهرس الفهارس774/2، 1032 .

7- السر الظاهر فيمن أحرز بفاس الشرف الباهر ص 587-588، إتحاف المطالع 111/1.

8- طلعة المشتري لأحمد الناصري 162/2-166، إتحاف المطالع 133/1، فهرس الفهارس 843/2.

9- إتحاف المطالع 120/1.

10- فهرس الفهارس 351/1-352، 824/2، المعسول للمختار السوسي 319/11.

11- مظاهر يقظة المغرب الحديث 233/1-234، الوجيز في تاريخ وأعلام مسارة وعلاقة ووزان لعبد السلام البكاري ص 60، أعلام الحضارة العربية الإسلامية في العلوم الأساسية والتطبيقية 277/5، فهرسة الحافظ العراقي ص 24؛ قسم الدراسة وفيه ترجمة جيدة للعلامة الوزكاني الوزاني خاصة وأن ترجمته ضنت بها المصادر. وفي هذه الفهرسة إجازة الحافظ العراقي للوزكاني ومعها نص الاستجداء والاستجاز الذي يكشف شغفه بالحديث والرواية. انظر فهرسة العراقي ص 73.

12- فهرس الفهارس 445/1، فهرسة الصادق الريسوني ص 132. (مطبوعة مع فهرسة العراقي).

العناية والنشر بحول الله[1].

فهرسة شيوخه، نشرت بعناية الدكتور بدر العمراني، دار ابن حزم، بيروت، ط1 سنة 1430هـ/2009م.

الدرر المنثورة في الدعوات المأثورة، له نسخة في مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء تحت رقم 7/531. اعتنى بنشره الدكتور خالد صقلي في مجلة المدونة ع 8 سنة 2016م.

كشف اللبس (وفي نسخة رفع اللبس) عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس. يريد ليالي: العيدين والتروية وعرفة والنصف من شعبان. له نسخة في الخزانة الملكية برقم 10900. وأخرى في مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء برقم 4/531. ونُشر بعناية حاتم فتح الله في مجلة التراث النبوي، ع05، سنة 1441هـ.

ما ورد في سبب منع نزول المطر، له نسخة في مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، برقم 6/531، واعتنى بنشره حاتم فتح الله في مجلة الإصلاح الجزائرية، ع 59 سنة 2018. وقبله بسنتين نشره الدكتور خالد صقلي في مجلة المدونة ع 8 سنة 2016م.

موارد أهل السداد والوفا في تكميل مناهج الصفا، له نسخة غير تامة في مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، برقم 1/531.

أجوبة حديثية، اعتنى بنشرها الدكتور بد العمراني في مجلة لسان المحدث،ع 2.

اختصار اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، توجد نسخة منه بخزانة علال الفاسي، رقم 654ع.

الإيضاح والتبيين فيما فات الحافظ ابن حجر من الأعلام في تأليفه في المدلسين. توجد نسخة منه بالخزانة الملكية ضمن مجموع برقم 10900، نُشر بعناية حاتم فتح الله في النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلامية، ع 15–16، سنة 1440.

التنبيهات الحسنة على أحاديث التوسعة، له نسخة في مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء برقم 5/531. اعتنى بها حاتم فتح الله ونُشرت في مجلة البحوث الإسلامية السعودية، ع 118، سنة 1440هـ .

تخريج كتاب الرقائق للحضرمي، ذكره في فهرسته ص 48.

اختصار تاريخ بغداد للخطيب، ذكره في فهرسته ص 48.

الجواب المحتفل عن حديث الحال المرتحل، اعتنى به الدكتور بدر العمراني ونُشر في مجلة التراث النبوي، ع 1–2 سنة 1439هـ/2018م.

الدر المرقوم في حديث أصحابي كالنجوم، اعتنى به حاتم فتح الله ونشر ضمن سلسلة لقاءات العشر الأواخر من رمضان بالمسجد الحرام لعام 1440 عن دار البشائر الإسلامية، وذكر الدكتور العمراني أنه سينشره في بعض المجلات. وقبلهما بسنين نشره الدكتور خالد صقلي في مجلة المدونة ع 8 سنة 2016.

الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع للسيوطي. توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية رقم 12647 ولم يتمه المؤلف.

1- ولأمر ما لم ينشر هذا التقييد خلافا لباقي أجوبة المؤلف. وبعد اقترابي من نهاية هذا العمل وقفت على مجموع حديثي فيه رسائل الحافظ العراقي، اعتنى به الدكتور حميد بو شعيب العقرة، وقد تضمن هذا التقييد. ثم رأيت في مجلة الواضحة ص68 ع13 وعدا من الدكتور بدر العمراني بأنه سينشر في العدد الثاني من مجلة الشفا. ومعلوم أن أكثر أجوبة الشيخ نشرت غير ما مرة بجهود متفاوتة، بدءا بالدكتور خالد الصقلي في مجلة المدونة ع 8 سنة 2016 حسب ما وقفت عليه.

جزء في حال حديث التكبير من سورة الضحى، توجد نسخة محفوظة في الجامع الأعظم بوزان رقم 297.

شرح الشمائل للترمذي، توجد قطعة منه في الخزانة العامة بالرباط، رقم 1438 ك.

فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير، وله نسخة مبتورة ضمن مجموع في الخزانة العامة بالرباط، رقم 2/1388.

المبحث الثاني: التعريف بالتقييد وموضوعه، وعملي في تحقيقه

نسبته للحافظ أبي العلاء العراقي:

هو ثالث تقييدات كلها للحافظ العراقي ضمن مجموع فيه: "كشف اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس"، و"الإيضاح والتبيين فيما فات الحافظ ابن حجر من الأعلام في تأليفه في المدلسين" كلاهما بخط تلميذه محمد بن أحمد الصقلي الحسيني. وأما هذا التقييد فهو بخط المؤلف الذي يسهل التعرف عليه بأدنى ممارسة كتبه. كما نسترشد إلى تحقيق النسبة بأسلوب العراقي المعتاد ونفسه المعهود في التأليف.

وفي آخره التصريح باسمه مثبتا ذلك بقوله: "كتبه عبد ربه وأسير ذنبه إدريس بن محمد بن إدريس الحسيني العراقي".

موضوعه:

هذا التقييد أفرده الحافظ أبو العلاء إدريس بن محمد الحسيني العراقي الفاسي في تخريج حديث (من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر). وهو حديث مروي في جامع الترمذي والمستدرك وسنن الدارقطني وغيرها.

ومداره على أبي علي الرحَبي حسين بن قيس، المعروف بحنش، يرويه عن عكرمة عن ابن عباس.

واعتنى المؤلف بهذا الخبر لتعلقه بحكم شرعي هو الجمع بين الصلاتين من غير عذر.

وقد انعقد الإجماع على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة، وأن ذلك سنة اتفاقا[1]. وذهب الحنفية إلى عدم الجمع فيما سوى ذلك خلافا للجمهور[2].

وأجاز الأئمة مالك والشافعي وأحمد الجمع بسبب السفر والمطر، ويجمع للمطر بين المغرب والعشاء عند المالكية والحنابلة لا بين الظهر والعصر خلافا للشافعية[3].

وأجاز بعض الفقهاء الجمع بين الصلاتين للحاجة مالم يُتخذ عادة[4].

وقد ثبت عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك، جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء[5]. وروى البخاري تعليقا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول

1- انظر: الإجماع لابن المنذر ص7، مراتب الإجماع لابن حزم ص52، القوانين الفقهية ص 150.

2- انظر: المبسوط للسرخسي1/149، بدائع الصنائع للكاساني 1/580، الاختيار لتعليل المختار1/41.

3- انظر: المدونة 1/186، كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 2/75، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي1/370 والمغني لابن قدامة 3/132، كشاف القناع للبهوتي 3/291 وروضة الطالبين للنووي 1/501، تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي 2/609-610.

4- انظر: معالم السنن للخطابي 1/265، شرح مسلم للنووي 5/221.

5- رواه مسلم من حديث ابن عباس رقم 705.

الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة والظهر والعصر إذا كان على ظهر سير، ويجمع بين المغرب والعشاء[1].

كما ثبت عن المعصوم عليه السلام الجمع في الحضر من غير خوف ولا سفر. وحمله الفقهاء على أعذار خاصة كالمطر والمرض.

- قال مالك عقيب هذا الحديث في الموطأ[2]: أُرى ذلك كان في مطر. ووافقه الشافعي[3].

- وقال في المدونة: يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر، إذا كان طين وظلمة، ويجمع بينهما إذا كان المطر[4].

- قال الترمذي: رخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق[5].

ولم ير الحنفية شيئا من ذلك عذرا يبيح الجمع، واستدلوا بأدلة منها هذا الحديث الذي بين أيدينا[6].

ولتعلق الخبر بهذا الحكم الجليل اعتنى به نقاد الحديث، اكتفى المؤلف بالنقل عن الحافظ ابن الجوزي في الموضوعات، والحافظ السيوطي في كتبه: جمع الجوامع، واللآلئ المصنوعة، والتعقبات.

وقد بحثه كذلك ابن الجوزي في التحقيق[7] وابن عبد الهادي في تنقيحه[8] وعنه الزيلعي في نصب الراية[9]، وابن عراق[10]، وابن حجر في الدراية[11].

منهج المؤلف

لم يذكر المؤلف سببا خاصا باعثا على التأليف، ولا نستبعد أنه نتيجة مذاكرة مع بعض شيوخه أو تلامذته الذين يباحثونه في الحكم على بعض الأحاديث، خاصة أن هذا الحديث أورده الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب، وهو الكتاب الذي أقرأه أبو العلاء كما ذُكر في ترجمته.

تخريج الحديث: اتبع المؤلف الخطوات الأساسية في تخريج الحديث حيث عزاه إلى المصادر الأصيلة، واستأنس أولا بالكتب التي أوردت الحديث وهي:

الترغيب والترهيب للمنذري.

1- صحيح البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء، رقم 1107، 1/567.

2- الموطأ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، رقم 387، 1/311.

3- انظر: الأم1/71، تحفة المحتاج 2/610.

4- المدونة 1/186. وأسباب الجمع عند المالكية ستة: عرفة، ومزدلفة، والسفر، والمطر، والطين مع الظلمة، والمرض. انظر: الشرح الكبير للدردير 1/338، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس 1/148-149، المنتقى للباجي 1/256.

5- جامع الترمذي 1/231.

6- استدل به السرخسي في المبسوط1/149 ونسبه لابن مسعود، والقدوري في التجريد 2/906، والكاساني في بدائع الصنائع 1/581، والزيلعي في نصب الراية 2/132، إعلاء السنن 2/97-98.

7- التحقيق في أحاديث الخلاف 1/498.

8- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق 2/539-540.

9- نصب الراية لأحاديث الهداية 2/193-194.

10- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق2/104.

11- الدراية في تخريج أحاديث الهداية 1/214.

الموضوعات لابن الجوزي.

جمع الجوامع، ومختصر الموضوعات، واللآلئ المصنوعة، والتعقبات، جميعها للسيوطي.

والغرض من هذه المنهجية أن الناقد لا يستأنف البحث من أوليته، وإنما ينطلق من حيث انتهى المتقدم، كيلا يصرف الجهد في تحصيل نفس النتائج، وليبذَل في التأكيد والإضافة والتسديد. ثم راجع ما استطاع الكتب الحديثية التي عُزي إليها الحديث عند ابن الجوزي والسيوطي وهي:

جامع الترمذي، المستدرك للحاكم، سنن الدارقطني، الضعفاء للعقيلي، الناسخ والمنسوخ لابن شاهين.

وأضاف الحافظ أبو العلاء من المصادر:

ضعفاء ابن حبان المعروف بالمجروحين، الأفراد للدارقطني.

تحديد مدار الإسناد

ساق أبو العلاء أسانيد هذا الحديث عند الترمذي ثم عند ابن شاهين ثم عند الدارقطني ثم عند الحاكم. ليتبين أن مداره على حسين بن قيس الرحَبي المعروف بحَنَش عن عكرمة عن ابن عباس يرفعه.

ثم بين المؤلف أن الحديث روي عن حنش بطريقين:

ـ عبد الحكيم بن منصور عن حسين بن قيس، عند ابن شاهين.

ـ المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حنش، عند الباقين.

الكلام على حال الراوي حسين بن قيس

نقل المؤلف كلام أئمة هذا الشأن في حال حسين بن قيس الرحبي وخص منهم بالذكر والاعتماد: الإمام أحمد، وابن معين، والترمذي، وابن حبان، والدارقطني، والذهبي في الكاشف. حيث اتفقت كلمتهم على تضعيفه وعدم الاحتجاج بخبره. ونقل توثيقه عن الحاكم في المستدرك وعذله لما عدّله.

النظر الفقهي في الحديث

لما كان الحديث مشتملا على حكم فقهي وهو تحريم الجمع بين الصلاتين من غير عذر، كان لزاما أن يذكر المؤلف رأي الفقهاء في متن هذا الحديث. وقد نقل عن الترمذي قوله: والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم.

ويرمي أبو العلاء إلى المغزى من هذا النقاش الفقهي وهو أن الجمع بين الصلاتين ليس على إطلاقه، كما قد يفهم من حديث ابن عباس المشهور الذي سيذكره أبو العلاء من رواية الإمام مالك في الموطأ : "صلى رسول الله صلة الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر". وفسره مالك بعذر المطر.

وقد سلك المؤلف طريقة الراسخين في العلم وهي الجمع بين الفقه والأثر، مخافة أن يكون الحديث مضلة لبادي النظر.

توثيق النصوص

اعتنى المؤلف بتوثيق النقول وعزوها إلى أصولها فيقول على سبيل المثال:

أورده الحافظ عبد العظيم المنذري في الترغيب والترهيب، في كتاب الصلاة، في الترهيب من ترك الصلاة

تعمدا وإخراجها عن وقتها تهاونا.

أخرجه الترمذي قبل الذي الكلام عليه.

أخرخه في الموطإ في كتاب الصلاة، في الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر.

البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة في أبواب المواقيت في باب تأخير الظهر إلى العصر.

النقد والتعقب

لم يخل هذا التقييد على صغره من الحضور العلمي للمؤلف ومن ذلك:

استدرك على المقدسي طريق ابن شاهين بسنده إلى عبد الحكيم بن منصور عن حسين بن قيس، وهذا ينفي تفرد المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حنش كما يفهم من أطراف الأفراد لابن القيسراني المقدسي.

ولم يجازف أبو العلاء بانتقاد الدارقطني لأنه لم يقف على النص من كتاب الأفراد.

انتقد تصدير العقليلي لحديث صحيح بلفظ "روي"، ورأى أبو العلاء أن حقه أن يقول: "وقد ثبث" أو "صح" لتمييز الصحيح من الضعيف.

موارده.

كتب السنة النبوية: الموطأ للإمام مالك (ت179هـ)، صحيح البخاري (ت251)، جامع الترمذي (ت279هـ)، سنن الدارقطني (ت385هـ)، المستدرك للحاكم (ت405)،

كتب التخريج: أطراف الغرائب والأفراد (ت507هـ)، الموضوعات لابن الجوزي (ت597هـ)، الترغيب والترهيب للحافظ المنذري (ت656هـ)، تلخيص المستدرك للذهبي (ت748هـ)، جمع الجوامع، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، التعقبات على الموضوعات (النكت البديعات) ثلاثتها للسيوطي (911هـ).

كتب الأحكام: الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي (ت582هـ).

كتب الرجال: الضعفاء للعقيلي (ت322هـ)، المجروحين لابن حبان(ت354هـ)، الكاشف للذهبي (ت748هـ).

وصف النسخة المخطوطة

اعتمدت على نسخة بخط المؤلف، وهي محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط ضمن مجموع يحمل رقم 10900، وتقع من 07 (أ) إلى 08 (أ) مكتوبة بخط واضح، مع استعمال اللون الأحمر في كتابة متن الحديث المخرج وبعض الرموز، وهي نسخة مصححة تعاهدها المؤلف بالاستدراك والتهذيب، وتقع في صفحتين ونصف، ويستخدم طريقة التعقيبة. خرمت منها كلمات في جوانب الصفحة الثانية لكن تستدرك عند التمعن في سياق الكلام بتوفيق من الله.

بدايتها: (الحمد لله وحده، وصلى الله على من لانبي بعده، حديث من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر).

وتنتهي بقوله: (كتبه عبيد ربه وأسير ذنبه إدريس بن محمد بن إدريس الحسيني العراقي كان الله له ولجميع المسلمين. ءامين ونفع من علَّمَه أو تسبب في تعليمه وخصوصا يوم الدين.وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله الطيبين، وصحابته الأكرمين، والتابعين لهم من المحسنين، والحمد لله رب العالمين).

عملي في الاعتناء بالنص

قدمت بين يدي نص التقييد بترجمة المؤلف، ثم عرجت على التعريف بموضوعه وتوصيف صنيعه.

قمت بنسخ المخطوطة وكتابتها وفق الهجاء الحديث.

ضبطت الكلمات التي أرى الحاجة إلى ضبطها.

وثقت النصوص وعزوت الأقوال إلى مصادرها الأصلية.

علقت على المواضع التي استحسنت الوقوف عندها.

عين على النسخة المعتمدة

صورة الصفحة الأولى

صورة من الصفحة الأخيرة

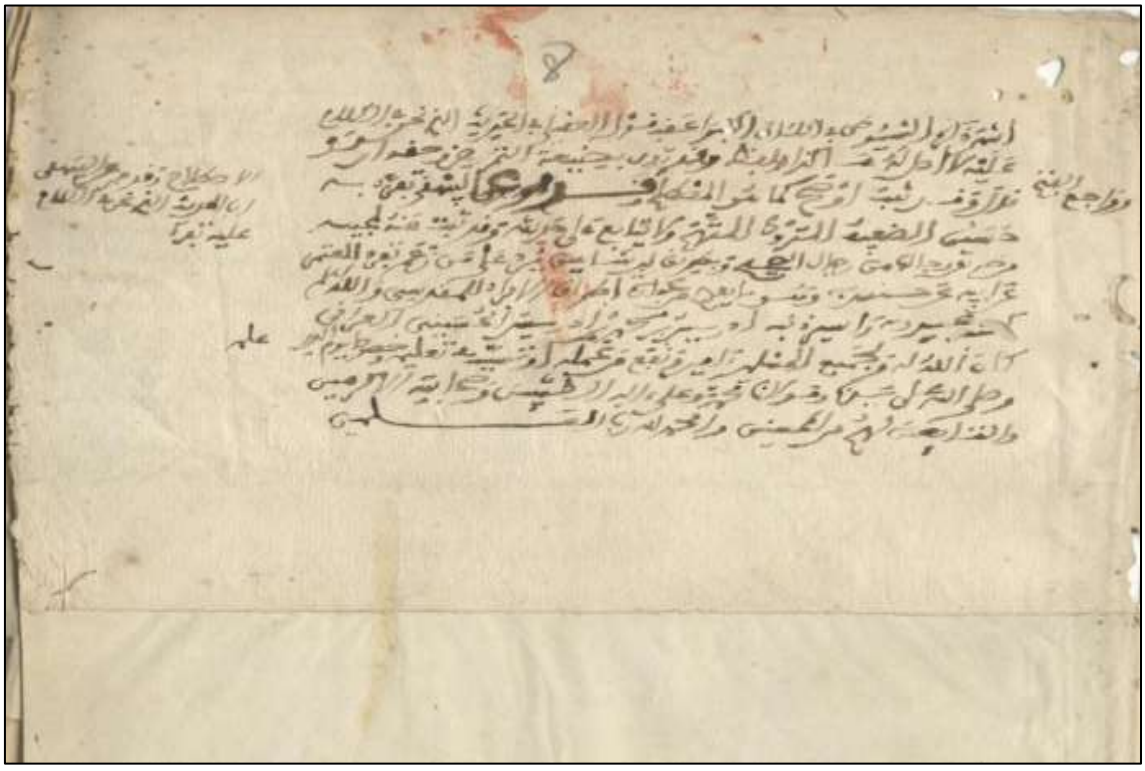

النص المحقق

[7 أ] /الحمد لله وحده، صلى الله على من لا نبـي بعده

حديث من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر.

أورده الحافظ عبد العظيم المنذري في الترغيب والترهيب[1] في كتاب الصلاة، في الترهيب من ترك الصلاة تعمدا وإخراجها عن وقتها تهاونا، وعزاه للحاكمأ في المستدرك[2].

وعزاه له أيضا السيوطي في جمع الجوامع[3] وزاد قبلَه الترمذيَّ في جامعه، والطبراني في معجمهب الكبير[4]. وقدج أخرجه أيضا العقيليُّ[5] وابنُ حبان[6] كلاهما في الضعفاء، وابنُ شاهين ومن عنده ابن الجوزي في الموضوعات[7].

وأخرجه الدارقطني أيضا كما في اللآلئ الكبرى[8] والبيهقي[9]في سننهدكما فيه[10] أيضا وفي التعقبات[11].

قلت: وقد أخرجه أيضا الدارقطني في الافراد[12].

أخرجه الترمذي[13] في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، قال حدثنا أبو سلمة يحيى بن خَلَف البَصْري.

1- الترغيب والترهيب للمنذري 1/415.

ا في مجموع الدكتور العقرة ص171(إلى الحاكم) والصواب ما أثبته.

2- انظر: المستدرك للحاكم 2/173 رقم 1035.

3- جمع الجوامع للسيوطي 9/77 برقم 21293.

ب سقطت لفظة (معجمه) من مجموع الدكتور العقرة ص171.

4- المعجم الكبير للطبراني 11/216 رقم 11549.

ج سقطت (قد) من مجموع الدكتور العقرة ص 171.

5- الضعفاء للعقيلي 1/267.

6- كتاب المجروحين لابن حبان1/295.

7- الموضوعات لابن الجوزي 2/396.

8- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي 2/23.

9- السنن الكبرى للبيهقي 6/221.

د سقطت (معجمه) في مجموع الدكتور العقرة، انظر ص 171.

10- يعني كتاب اللآلى الكبرى.

11- تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي ص 91 رقم 51.

12- انظر: أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني 1/464 رقم 2554.

وأخرجه أيضا ابن أبي حاتم في التفسير 4/188 رقم 2936، وأبو يعلى مسنده 5/136 رقم 2751، والبزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار 2/126 رقم 1356، والحارث بن أبي أسامة في مسنده 4/123 رقم 1951، والخطيب في الموضح 2/34.

روي مختصرا بذكر كبيرة الجمع بين الصلاتين من غير عذر، وروي بذكر ثلاث كبائر وتمامه :"ومن شرِب شرابا حتى يذهب عقله الذي أعطاه الله عز وجل فقد أتى بابا من أبواب الكبائر، ومن شهد شهادة يَجتاح بها مال امرئ مسلم فقد أوجب النار" عند ابن شاهين، والحارث بن أسامة، والبزارـ كشف الأستار، ورواه أبو يعلى بذكر كبيرة الجمع بين الصلاتين من غير عذر والكبيرة الثالثة. ووهم الدكتور صاحب فضل الرحمن في تخريج سنن أبي داود حيث عزاه إلى ابن أبي الدنيا في ذم المسكر ص 31 رقم 4، إذ اقتصر ابن الدنيا على ذكر كبيرة شرب الخمر.

ووهم ابن العربي في المسالك في شرح موطأ مالك 3/67 فعزاه لمسلم.

13- جامع الترمذي، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، 1/231 رقم 188.

وقال ابن شاهين[1]: حدثناُ محمد بن علي بن محمد الواسطي[2] حدثنا عمار[3] بن خالد التمار حدثناُ عبد الحكيم بن منصور[4].

وقال الدارقطني: حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية[5]وأحمد بن الحسين بن الجنيد قالا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم[6].

وقال الحاكم:[7] حدثنا زيد بن علي[ابن يونس الخزاعي بالكوفة][8]حدثنا محمد بن عبد الله الحَضرَمي[9]حدثنا بكر بن خَلَف وسُويد بن سعيد قالا، ويعقوب ويحيى بن خلف الأربعة[10]: حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حنش.

وقال ابن شاهين والدارقطني[11] في روايتهما: عن حسين بن قيس عن عكرمة.

قال هو وعبد الحكيم كلاهما: عن حسين بن قيس. وقال ابن خلف: عن حنش وهو حسين عن عكرمة عن ابن عباس به.[12]

1- ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين ص 230 برقم 244.

ه سقطت (حدثنا) في مجموع الدكتور العقرة انظر ص 172.

2- أبو سهل الزعفراني الواسطي، ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد 125/4 دون بيان حاله، وذكر أنه قدم بغداد وحدث بها عن عمار بن خالد وغيره، وممن روى عنه أبو حفص بن شاهين.

3- في الأصل حماد، وكذلك في اللآلئ المصنوعة 23/2 والصواب عمار كما عند ابن شاهين في الناسخ ص230. وهو عمار بن خالد بن يزيد الواسطي التمار، وثقه ابن أبي حاتم. انظر: تهذيب الكمال للمزي187/21 _188

و هنا رمز الحافظ أبو العلاء بـ(نا) على سبيل الاختصار، ويفسره الدكتور العقرة بأخبرنا، والصواب أنه حدثنا. وكذلك عند قوله الآتي: (نا يعقوب بن إبراهيم) و(نا بكر بن خلف).

4- عبد الحكيم بن منصور، متروك. وفي المجروحين 127/2: كان شيخا مغفلا، يحدث بما لايعلم، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد، وقال عنه ابن معين: ليس بشيء. وانظر: تهذيب الكمال للمزي405/16

5- في الأصل كأنه "حبة" بالباء المهملة، وهو بالياء الأخيرة وراق الجاحظ، عاش إلى رأس الثلاثمائة. انظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر 405 كان صدوقا في نفسه وثقه الدارقطني. انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني 589/2، تاريخ الخطيب 287/12

6- سنن الدارقطني كتاب الصلاة باب الجمع بين الصلاتين من غير عذر، رقم 1475، 247/2.

7- المستدرك على الصحيحين للحاكم 173/2، رقم: 1035.

8- زيادة من المستدرك، وزيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال هو أبو القاسم المقرئ الكوفي. قال الخطيب: كان صدوقا. انظر: تاريخ بغداد 459/9 ولا ندري هل وهم الحاكم في جد شيخه فجعله يونس.

9- المعروف بمُطَين، قال عنه الدارقطني ثقة جبل. انظر سؤالات السهمي للدارقطني ص 72، سير أعلام النبلاء 41/14 – 42.

10- يبين الحافظ أبو العلاء أن مدار الحديث على المعتمر من رواية بكر بن خلف وسويد عند الحاكم، ومن رواية يحيى بن خلف عند الترمذي ومن رواية يعقوب بن إبراهيم عند الدارقطني والحاكم كذلك حيث قال: وحدثنا علي بن عيسى الحيري، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا يعقوب بن إبراهيم. وهذا السياق ليس في بعض نسخ المستدرك وهو عند الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة 478/7 ومثبت في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل.

11- الذي في سنن الدارقطني عن حنش، لأنه يروي من طريق سليمان التيمي. وكذلك في أطراف الغرائب والأفراد464/1.

12- قال الترمذي 478/3: "سليمان التيمي يقول حنش". وقال البزار في مسنده 266/4: "حسين بن قيس الرحبي روى عنه غير واحد فقال حسين بن قيس، ولا نعلم أحدا قال حنش إلا التيمي". وفي الكامل لابن عدي 223/3 مثل ذلك، وفيه أيضا 218/3: "أن معتمرا هو الذي يقول عن حنش، وغيره من الواسطيين يقولون عن حسين بن قيس". أما الرواة عن معتمر بن سليمان فليس لهم شيء من الأمر، إنما ينقلون عن غيرهم، فلذلك وقع الإطلاقان عند ابن شاهين فعند روايته عن عبد الحكيم نجد عن حسين بن قيس، وعند روايته عن معتمر بن سليمان نجد عن حنش. وعليه فلا معنى لقول المصنف قال ابن شاهين عن حسين، قال ابن خلف عن حنش. والسبب في هذا أن المصنف تتبع هذه الإطلاقات عند السيوطي في اللآلئ فوجده لم يستعمل عن حنش إلا من طريق يحيى بن خلف عند الترمذي. ولعله

وأورده عبد الحق في الأحكام الوسطى[1] في كتاب الصلاة، في بابٌ في الجمع والقصر من عند الترمذي، وأبرز من إسناده حنش الخ. وقال: قال أبو عيسى يعني الترمذي: وحنش هو ابن قيس، والذي في الجامع للترمذي: "وحنش هو أبو علي الرحَبـي[2]، وهو حسين بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث"، وأقره عبد الحق. زاد في الجامع:/[8ب] ضعفه أحمد وغيره[3]. انتهى.

ونقله المزي في الأطراف[4]. ونقل هذا السيوطي في مختصر الموضوعات[5]،والتعقبات[6]، واللآلئ.

وفي غير هذا الموضع من جامع الترمذي: وحسين[بن قيس][7]يضعف في الحديث[8]. وقال في موضع آخر[9]: "ضعيف" جزما.

وقال العُقَيلي بعد أن أخرجه في ترجمة حسين: لا أصل له[10].

وقال ابن حبان بعد أن أخرجه فيها أيضا: له نسخة عن عكرمة أكثرها مقلوبة ومنها هذا[11]، وقال في أول

نسي أن سليمان التيمي هو الذي يقول عن حنش. وهذا الموضع فيه لحق قلق وُضع عليه رمز (خ) لذلك أستظهر أن فيه تقديما وتأخيرا والأقرب أنه هكذا:[حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه قال هو وعبد الحكيم كلاهما: عن حسين بن قيس. وقال ابن خلف: عن حنش. وقال ابن شاهين والدارقطني في روايتهما: عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس به].

1- الأحكام الوسطى 35/2.

2- منسوب عند السمعاني في الأنساب6/88-89 إلى بلدة رحْبة مالك بن طوق وهي على أول حد الشام، على شط الفرات. ويعكر عليه ما ذكره البلاذُري في فتوح البلدان ص347-348: من كونها بنيت في عهد المأمون. أي بعد سنة 170هـ. وأبو علي قديم ولد قبل سنة 100 كما يعلم من وفيات شيوخه الآخذين عنه، ولذلك رجح المعلمي اليماني في تعليقه على كتاب السمعاني اختيار الذهبي في المشتبه في أسماء الرجال ص311: نسبته إلى رحَبة بن زرعة بطن من حمير. وفي توضيح المشتبه لابن ناصر الدمشقي161/4: أن الرحبة تنسب إلى مالك بن طوق صاحب النعمان بن المنذر، وقيل كان من قواد الرشيد. وهي رحبتان عتيقة وجديدة. وخلط في التوضيح بينه وبين بن حنش الصنعاني. والصواب التفريق بين حسين بن قيس الملقب بحنش صاحب التيمي، وبين حنش الصنعاني التابعي وهو حنش بن عبد الله بن عمرو الصنعاني. وترجمته في المؤتلف والمختلف للدارقطني699/2، تهذيب التهذيب 621/3 (دار البر). وجزم السمعاني إلى أن المنسوب إلى البلد ساكن الحاء، والمنسوب إلى القبلية محرك.

3- انظر جامع الترمذي باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين 231/1 رقم 188.

4- تحفة الأشراف 551/4-552 رقم 6025.

5- الظاهر أنه النسخة الأولى من الموضوعات التي سماها الموضوعات الصغرى، وسمى اللآلئ بالكبرى كما في مقدمتها 2/1-3.

6- تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي ص 90.

7- زيادة من سنن الترمذي.

8- سنن الترمذي 504/2 عقب الحديث الذي رقمه 1217، وفي موضع آخر216/4: حسين بن قيس يضعف في الحديث من قبل حفظه.

9- سنن الترمذي 478/3 قال عقب الحديث الذي رقمه1917: وحنش هو حسين بن قيس، وهو أبو علي الرحَبي. وسليمان التيمي(الراوي عنه) يقول: حنش وهو ضعيف عند أهل الحديث.

10- الضعفاء للعقيلي 267/1.

وفي مجموع الدكتور العقرة (فيه) ص 173، والصواب ما أثبته لعود الضمير على الترجمة.

11- كتاب المجروحين 295/1. وفيه: (أخبرنا ابن قتيبة، قال: حدثنا ابن أبي السري، قال: حدثنا معتمر بن سليمان، قال: حدثني أبي، عن حنش، في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد وأكثرها مقلوبة. وفي تلك النسخة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جمع بين صلاتين ...).

ترجمته: كان يقلب الأخبار يُلزق رواية الضعفاء بالثقات[1]. كذبه أحمد بن حنبل وتركه يحيى بن معين[2].

وقال الدارقطني: حسين هذا هو أبو علي الرحبي متروك[3].

هذا وقال الحاكم: حنش هو بن قيس أبو علي من أهل اليمن سكن الكوفة ثقة[4].

فرده المنذري بقوله:[5] بل واه بمرة لا نعلم أحدا وثقه غير حصين بن نُمَير[6].

1- وفي إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر ص78: يؤيد ما قاله ابن حبان فيه، ورود هذا اللفظ الذي رفعه عن عمر بن الخطاب.

2- كتاب المجروحين لابن حبان 294/1. قلت: لم يصل تجريح أحمد إلى التكذيب إنما ضعفه وترك حديثه. ينظر كلام الإمام أحمد في العلل لابنه عبد الله، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 63/3، ولذلك اكتفى الحافظ في التهذيب (دار البر) 336/3 بنقل الجملة الأولى من عبارة ابن حبان.

3- سنن الدارقطني 247/2 ولفظه: حنش هذا أبو علي الرحبي متروك. وذكره كذلك في الضعفاء والمتروكين ص 196.

4- انظر المستدرك 174/2، وفي سؤالات السجزي للحاكم ص165-166: حسين بن قيس الرحبي، يلقب بحنش، كنيته أبو علي، بصري، ثقة.

5- الترغيب والترهيب 415/1. وقال في موضع آخر 158/1: وثقه حصين بن نمير، وضعفه غيره.

6- أبو محصن حصين بن نمير الواسطي الضرير لا بأس به، روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. انظر: تهذيب الكمال 547/6، تقريب التهذيب ص124.

يروي عن حسين بن قيس ويوثقه بقوله: "وهو شيخُ صِدق" كما في شعب الإيمان للبيهقي 278/3، الكامل لابن عدي320/3، مجمع الزوائد للهيثمي205/4،تهذيب الكمال للمزي467/6. وشنع الهيثمي على توثيق أبي محصن لحسين بن قيس إزاء الذين ضعفوه، ومن ذلك قوله: "وزعم رجل يقال له أبو محصن أنه رجل صدق. قلت: ومن أبو محصن مع هؤلاء؟" مجمع الزوائد170/1.

ورجح أحمد ابن الصديق الغماري في المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي 249/6 : توثيق حصين بن نمير لأنه "عاشره وروى عنه، فقوله مقدم على من ضعفوه". ووجَّـه أسباب التضعيف إلى مجرد خلافه في الأحاديث فحكموا عليه بالترك وعلى حديثه بالنكارة، ومنه الحديث الذي نحن فيه فإن العقيلي قال لا أصل له، وعارضه بالحديث الصحيح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين. وأجاب الغماري بأنه لا تعارض لحمل هذا المختلف فيه على جمع الصلاتين التي لم يأت الشرع بجواز الجمع بينهما، كالصبح والظهر، والعصر والمغرب، والعشاء والصبح. وحمل الحديث الثاني الصحيح اتفاقا على الجمع بعذر.

وقال في إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر ص78 وهو مصنف قبل على المداوي: "الحديث ساقط لا يجوز العمل به ولا معارضة المجمع على صحته". ثم استدل بكلام العقيلي وابن الجوزي الذين أغارا عليهما في المداوي، ثم ذكر الملأ الذين ضعفوا حسين بن قيس، ولم يعرج على توثيق حصين بن نمير له.

وعلى كل حال فهذا الراوي مختلف في توثيقه والأكثرون على توهينه، واعتدل ابن عدي في الكامل223/3 لما قال: "هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق". وهو محل توقير وإجلال عند الواسطيين إذ لم يرتضوا أن يلقبوه بحنش.

والإمام أحمد مع أنه ضعفه وتركه، فقد استحسن له حديثاً. جاء في العلل ومعرفة الرجال486/2 رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه: "له حديث واحد حسن. روى عنه التيمي في قصة البيع أو نحو ذلك استحسنه أبي". واحتار الناس في هذا الحديث ما هو؟ خاصة وقد وقع الاختلاف في ضبط كلام عبد الله بن أحمد، ففي الكامل لابن عدي218/3 وتهذيب الكمال للمزي466/6 "قصة الشؤم"، وفي تاريخ مدينة دمشق319/15 "السوم"، وفي تهذيب التهذيب364/2 (الهندية) "الشبرم". والحديث الذي يستحسنه الإمام أحمد هو خبر موقوف على ابن عباس في البِـيَـع ومفردها بِـيعة، وليس في البيوع كما قد يتوهم، رواه الخلال في كتاب أهل الملل والردة والزنادقة من الجامع لمسائل الإمام أحمد421/1 قال: (أخبرني عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي قال حدثنا معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن حنش عن عكرمة قال: سئل ابن عباس عن أمصار العرب أو دار العرب هل للعجم أن يحدثوا فيها شيئا؟ قال: أيما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن أن يبنوا فيه بِيعة ولا يضربوا فيه ناقوسا، ولا يشربوا فيه خمرا، ولا يتخذوا فيه خنزيرا).ورواه وأبو يوسف في الخراج ص150، وعبد الرزاق في المصنف60/6، 320/10، وابن أبي شيبة في المصنف513/17، البيهقي في السنن الكبرى 64/19-65، كلهم

وقال الذهبي في مختصر المستدرك عقب قوله ثقة: قلت بل ضعفوه[1].

وقال في المقتضب[2]: قال البخاري لا يكتب حديثه[3] انتهى.

وإليه يشير السيوطي في الجمع بقوله: "وتُعُقِّب"[4] أي تعقب الأئمة تصحيحه الذي زعم الحاكم.

وقال في اللآلئ الكبرى[5] عقب قوله ثقة: "كذا قال". أي: تفرد بذلك عن الجماعة. وقال عن[ح] البيهقي[6]: تفرد به حسين المعروف بحنش وهو ضعيف عند أهل النقل. انتهى.

واقتصر ابن الجوزي على قوله كذبه أحمد[7]. قال السيوطي في اللآلئ الكبرى عقبه: قلت تبع المصنف العقيلي فإنه أورد هذا الحديث في ترجمة حسين وقال لا أصل له[8] انتهى.

وقد مر عن ابن حبان كذلك أنه أورده في ترجمته وحكى عن أحمد ما حكى عنه ابن الجوزي حسبما مر[9].

وقال الترمذي عقب ما مر عنه[1]: "والعمل على هذا [الحديث][2]عند أهل العلم". ونقل هذا السيوطي في

من طريق سليمان التيمي، ويرويه من طريق آخر أبو عبيد في الأموال 184/1 قال: سمعت علي بن عاصم يحدث عن أبي علي الرحبي الحديث. وعنه ابن زنجويه في الأموال ص274.

وكان الإمام أحمد إذا سئل عن بِـيع وكنائس أهل الذمة يحتج بهذا الحديث، كما في كتاب أهل الملل للخلال 422/1، 423. وهذا مشكل إذا اعتُمِدت جهة الترك في حق الراوي خاصة الرواية التي قال فيها: لا أروي عنه شيئا. وأجاب الدكتور صالح آل الشيخ في "التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل" ص72: بأنه احتج به لأن العمل عليه، ولأنه ليس ذَم ما يدفعه، وهذه قاعدة أحمد".

ولكن الإمام أحمد روى له في المسند أيضا حديثا في الأحكام له ما يعضده. انظر: المسند67/4 رقم 2180. ولا شك أن هذا "يعارض القول بتكذيب الإمام أحمد له، وتركه إياه، وكذا قوله: لا أروي عنه شيئا. فمقتضى روايته عنه في المسند أن يكون قد تغير رأيه الشديد فيه، إلى أخف أقواله فيه وهو الضعف المطلق، بحيث يعتبر به عنده، حيث أن روايته عنه في المسند لها ما يعضدها". انتهى من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ص250 للدكتور أحمد معبد عبد الكريم .

وأما نكارة أحاديثه فتبحث بدراسة مروياته التي صحت عنه بحيث لا يوجد في سندها من هو أشد منه جرحا وأسوأ حالا، وقد وجدت متابعات وشواهد لأكثر مروياته، كما في هوامش الكامل لابن عدي 219/3–222 الذي ذكر جملة صالحة من مروياته، وعلق عليها المحققون بتخريجات حسنة. وينظر القسم الخامس من الكامل لابن عدي، تحقيق الدكتور علمي طحلو، رسالة ماجستير بقسم السنة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض 722/2–730. أفاده الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في المصدر السابق 255.

وأخرج له ابن ماجه خمسة أحاديث، أضاءها الحافظ البوصيري في "مصباح الزجاجة" بذكر المتابعات والشواهد. أشار إليها الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في نفس المصدر ص255، هامش 2.

1- تلخيص المستدرك للذهبي بهامش الطبعة الهندية للمستدرك 275/1.

2- المقتضب وهو الكاشف للذهبي335/1.

3- ولفظ البخاري عند المزي في تذهيب الكمال466/6: أحاديثه منكرة جدا، لا يكتب حديثه. وفي كتب البخاري المطبوعة: "ترك أحمد حديثه" كذا في التاريخ الكبير 327/3 والتاريخ الصغير 51/2 والضعفاء الصغير ص 37.

4- جمع الجوامع 77/9.

5- اللآلئ المصنوعة 23/2.

ح سقطت (عن) في مجموع الدكتور العقرة ص 175، وذلك يوهم أن المصنف ينقل عن البيهقي مباشرة.

6- سنن البيهقي221/6.

7- لم يقتصر على هذا بل هو ما نقله عنه السيوطي في اللآلئ عمدةِ المصنف. وفي الموضوعات 293/2: كذبه أحمد، وقال مرة: متروك الحديث، وكذلك قال النسائي. وقال يحيى: ليس بشيء.

8- اللآلئ المصنوعة 23/2.

9- انظر: المجروحين 294/2.

التعقبات. وقال: فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم، وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد [يعتمد على مثله][3]انتهى.

وتتمة قول الترمذي: "أن لا يَجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفةَ. ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: يَجْمَع بين الصلاتين في المطر، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق".

قلت: والإمام مالك وبه فسر الحديث الذي ذكر، فأخرج في الموطأ في كتاب الصلاة، في الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، من حديث أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس أنه قال: "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا، والمغرب والعشاء جميعا، في غير خوف ولا سفر"[قال يحيى][4]: قال مالك: أُرى ذلك كان في مطر[5]. وأخرج[6]عن ابن عمر أنه كان إذا جمع الأمراءُ بين المغرب والعشاء في المطر، جمع [معهم][7].

[وأبو][8] الزبير شيخ الإمام وإن غمز[9] فقد احتج [براويته][10] أهل الصحيح وتابعه في هذا الحديث [حبيب بن أبي ثابت][11] وهو ثقة حجة[12] ثبت[13] كما قال ابن معين [إلا روايته عن عروة وليس][14]هذا منها، وتكلم فيه يحيى القطان

1- جامع الترمذي 231/1.

2- هذه الزيادة ليست في النسخ المطبوعة من جامع الترمذي. وهي من تصرف السيوطي حيث وردت في "التعقبات" وعنه ينقل المصنف.

3- زيادة من تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي ص 90.

4- زيادة من الموطأ.

5- الموطأ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، رقم 387، 311/1.

6- نفسه، رقم 388.

7- هنا خرم يستدرك من الموطأ.

8- هنا خرم بمقدار كلمة يُستدرك من السياق.

9- محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبو الزبير روى عنه مالك والسفيانان، صدوق إلا أنه يدلس. أخرج له الجماعة، والبخاري قرنه. انظر: الذهبي في الكاشف 216/2، تقريب التهذيب ص 461.

10- هنا خرم بمقدار كلمة يستدرك بما يؤدي المعنى.

11- هنا خرم بمقدار ثلاث كلمات يفهم من بقية كلام المصنف عند قوله: (أخرج حديثه هذا الترمذي في جامعه قبل الذي نحن في الكلام عليه ...) وبالرجوع إلى سنن الترمذي (باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين رقم 187، 229/1) نجد متابعة حَبيب بن أبي ثَابت لأبي الزبير. وعند مسلم في كتاب الصلاة رقم 705، 490/1.

12- من رواية ابن أبي مريم عن ابن معين كما في الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 317/3.

13- من رواية الدوري في تاريخه 97/2. انظر: تهذيب الكمال للمزي 362/5. وسقطت كلمة (ثبت) في مجموع الدكتور العقرة ص 177.

14- هنا خرم بمقدار ثلاث كلمات أو أربع وبتتبع كلامهم في حبيب نقدر أن يكون المكتوب: [إلا روايته عن عروة وليس]. قال ابن معين في رواية عبد الخالق بن منصور كما في سنن الدارقطني 213/1: "حدث حبيب بن أبي ثابت عن عروة حديثين وليس هما بشيء". وفي تاريخ الدوري عن ابن معين97/2 قيل ليحيى: حبيب ثبت؟ قال: نعم. وإنما روى حديثين. أظن يحيى يريد منكرين: حديث تصلي الحائض وإن قطر الدم على الحصير، وحديث القُبلة.

وكذلك قال أبو حاتم: وروى عن عروة حديث "المستحاضة"، وحديث "القبلة للصائم"، ولم يسمع ذلك من عروة. (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم107/3).

ونقل الترمذي أنه سمع البخاري يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير. سنن الترمذي 128/1 رقم 86

قال أبو داود235/1: ورُوِيَ عن الثوري قال: ما حدَّثنا حبيبٌ إلا عن عُروة المُزَنيّ، يعني لم يُحدِّثهم عن عُروة بن الزبير بشيء.

[بسبب] أحاديث رواها عن عطاء وهذا ليس منها[1]. وقد [روى له][2] الجماعة.

حديثه هذا أخرجه الترمذي في جامعه[ط] قبل الذي [نحن في][3] الكلام عليه بسند إليه رجاله ثقات، وقال فيه: [فقيل لابن][4] عباس ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته.

قال الترمذي: ورواه عن ابن عباس غير سعيد جابرُ بن زيد وعبد الله بن شَقِيق العُقَيْلِي[5].

قلت: وحديث جابر بن [زيد رواه][6] إمام المحدثين البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، في أبواب المواقيت، في باب تأخير الظهر إلى العصر ولفظه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء"[7] انتهى.

وإلى هذا يشير العقيلي حيث تكلم على الحديث الذي نحن في الكلام عليه، فقال: وقد رُوي عن ابن عباس بإسناد جيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر و[بين][8] المغرب والعشاء. /[8 أ] انتهى.

ذكره السيوطي في اللآلئ الكبرى[9] عقب قول العقيلي في الحديث الذي نحن في الكلام عليه "لا أصل له". هكذا بلفظ "وقد رُوي" بصيغة التمريض وحقه أن لو قال وقد ثبت أو صح كما هو الاصطلاح[10] وراجع الفتح[1]. وقد

1- قال يحيى القطان: حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليس محفوظا. انظر: العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد بن حنبل. وقال العقيلي في الضعفاء1/284: وله عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه. قلت: وقع عند مُغُلطاي في إكمال تهذيب الكمال 3/358 وابن حجر في التهذيب1/809 (دار البر) وهدي الساري 395 تلفيق عبارة العقيلي مع منصوص القطان ونسبة ذلك كله إلى القطان، فجاءت هكذا: (عن يحيى بن سعيد القطان: له عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه، وليست محفوظة).

2- هنا خرم بمقدار كلمة يقدر فيه ما يتم به الكلام.

ط سقطت هذه اللفظة من مجموع الدكتور العقرة ص177.

3- هنا خرم بمقدار كلمتين، يقدر فيه ما يؤدي المعنى، خاصة أن عبارة (الحديث الذي نحن في الكلام عليه) مستعملة عند المؤلف غير ما مرة.

4- هنا خرم بمقدار كلمتين، يُستدرك من كتاب الترمذي 1/230.

5- تصرف العراقي في النص، ولفظ الترمذي1/230: حديث ابن عباس قد رُوِيَ عنه من غير وجه؛ رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبير وعبد الله بن شقيق العقيلي.

6- هنا خرم يستدرك بما يدل عليه السياق ويؤدي المعنى.

7- صحيح البخاري، باب تأخير الظهر إلى العصر، رقم 543، 1/305.

8- زيادة في الضعفاء للعقيلي 1/267.

9- اللآلئ المصنوعة 2/23.

10- صيغة التمريض تستعمل في الصحيح ولا تختص بالضعيف، بخلاف صيغة الجزم فلا تستعمل في الضعيف. انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص 25، فتح الباري2/205، الشذا الفياح1/102، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني1/408_409. وهذا كثير في استعمال الترمذي ولو لم يتصرف المؤلف في النقل للاحظ ذلك في آخر ما نقل عنه أعني قول الترمذي: "وحديث ابن عباس رُوي عنه من غير وجه". هذا شأن المتقدمين من علماء الحديث في زمن الرواية، وأما من بعدهم فيخص الصحيح بالجزم والضعيف بالتمريض. وفي تدريب الراوي للسيوطي 3/522: "أما الصحيح فاذكره بصيغة الجزم، ويقبح فيه صيغة التمريض". ثم صار الأمر أكثر احتياطا حتى قال أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري 6/240: "علماء الحديث وأئمته، أمثال ابن كثير ـــ لا يستعملون صيغة التمريض إلا في الأحاديث الواهية الإسناد. ولا يذكر الأحاديث الجياد بصيغة التمريض إلا جاهل أو غافل".

ولمزيد فائدة ينظر: حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظرية والتطبيق والدعوى، لمحمد عوامة ص 228– 240.

مر عن البيهقي أن الحديث الذي نحن في الكلام عليه تفرد به حسين الضعيف المتروك المتهم[2]. ولا يتابع على حديثه[3]. وقد ثبت عنه لمجيئه من طريق رجالها من رجال الصحيح[4]. وبطريق ابن شاهين يرد على من زعم تفرد المعتمر عن أبيه عن حنش به، وهو ما يفهم من عبارة أطراف الأفراد للمقدسي[5] والله أعلم.

كتبه عبيد ربه وأسير ذنبه إدريس بن محمد بن إدريس الحسيني العراقي كان الله له ولجميع المسلمين ءامين، ونفع من علَّمَه أو تسبب في تعليمه وخصوصا يوم الدين. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله الطيبين، وصحابته الأكرمين، والتابعين لهم من المحسنين، والحمد لله رب العالمين.

1- انظر مقدمة فتح الباري ص119 حيث ذكر أن النووي نقل اتفاق محققي المحدثين على اعتبار كل صيغة في محلها. لكن هذا لا يعني موافقة النووي في هذا الضبط، ففي موضع آخر من الفتح 205/2: أن صيغة التمريض لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل أيضا في الصحيح.

2- قال البيهقي في السنن الكبير 221/6: تفرد به حسين بن قيس المعروف بحنش، وهو ضعيف عند أهل النقل لا يحتج بخبره.

3- وهذا اصطلاح معناه أن الراوي ينفرد ويغرب في أكثر أحاديثه. وهذا التعبير تجريح في حق الراوي الذي لا يعرف بالثقة. انظر: المداوي للغماري 192/4، بيان الوهم والإيهام لابن القطان363/5.

4- علق الدكتور العقرة في مجموعه قائلا: أين هذا الثبوت؟ ص 179. ولعله سبق إلى ذهنه أن المقصود ثبوت الحديث عن ابن عباس، ولا يخفى أن المراد ثبوت الرواية عن حسين بن قيس من طريق رجالها رجال الصحيح وهذا مسلم به. ومن ذلك رواية الترمذي: حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه، وهذا السياق يروي به مسلم بن الحجاج. فقد ثبت عن حسين بن قيس دون شك وقد تفرد بروايته عن عكرمة عن ابن عباس.

5- انظر أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني المقدسي 464/1، وكذلك البزار فقد رواه من طريق المعتمر بن سليمان وقال: "لا نعلمه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد". كشف الأستار 126/2. وقد سبق أن ابن شاهين رواه من طريق عبد الحكيم بن منصور عن حسين بن قيس.

قلت: لم ينقل المصنف عن السيوطي _وهو عمدته في تخريج هذا الخبر_أنه له شاهدا موقوفا أخرجه البيهقي في السنن 220/6 عن أبي قتادة العدوي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبائر، الجمع بين الصلاتين إلا من عذر والفرار من الزحف والنُّهْبَـى. وورد التصريح بشهود أبي قتادة العدوي قراءة كتاب عمر رضي الله عنه من رواية محمد بن الحسن الشيباني في الحجة على أهل المدينة 165/1 وفيه: سمعت قراءة كتاب عمر فذكره. وعند ابن أبي حاتم في تفسيره 189/4 بلفظ: قرئ علينا كتاب عمر، الحديث.

وساق ابن كثير هذا الأثر بسند ابن أبي حاتم وقال في التفسير 79/3: وهذا إسناد صحيح.

وأخرج البيهقي من وجه آخر 219/6 عن أبي العالية عن عمر رضي الله عنه قال: جَمْع الصلاتين من غير عذر من الكبائر. وأخرج عبد الرزاق في المصنف 552/2 عن معمر عن أيوب عن قتادة عن أبي العالية الرِّياحي أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى: واعلم أن جمعا بين الصلاتين من الكبائر إلا من عذر.

وقد صح هذا الأثر موقوفا من كلام عمر رضي الله عنه ويكتب بذلك إلى الأمراء في الآفاق وهو موقوف في حكم المرفوع، وقد استوفى محمد عمرو عبد اللطيف الكلام عليه في تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة120/1-123. وقال ابن رجب في فتحه 266/4: رواه بعضهم وشك في رفعه ووقفه ... وقد روي مثله عن عمر وأبي موسى. اهـ

وقد يتقوى حديث حسين بن قيس بهذا الموقوف المشتهر والله أعلم.

لائحة المراجع

- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، ت: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/ سنة 1417هـ 1997م.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: مركز خدمة السنة والسيرة بإشراف الدكتور زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة،ط1/1415هـ،1994م
- الإجماع لابن المنذر، دار الكتب العلمية، ط1/ سنة 1405هـ 1985م.
- الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، عبد الحق الإشبيلي، ت: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، سنة 1416هـ 1995 م.
- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الموصلي، تعليق: الشيخ محمود أبو دقيقة، دار الكتب العلمية.
- إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر، أحمد بن الصديق الغماري، مكتبة القاهرة، ط2/ سنة1430هـ 2009م.
- الإشراف على من بفاس من مشاهير الأشراف، لمحمد الطالب ابن الحاج السلمي المرادسي، ت: د جعفر ابن الحاج السلمي، انتشارات المكتبة الحيدرية، قم، إيران، ط/1، سنة 1426هـ
- أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني المقدسي، ت: جابر بن عبد الله السريع، دار التدمرية، ط1/ سنة 1428
- إعلاء السنن، مولانا ظفر أحمد العثماني التهانوي، ت: محمد تقي عثماني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية/ كراتشي، ط3 سنة 1414هـ.
- أعلام الحضارة العربية الإسلامية في العلوم الأساسية والتطبيقية، زهير حميدان، مكتبة الأسد، منشورات وزارة الثقافة السورية/ دمشق، سنة 1995م-1996م.
- إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، ت: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ط1/ سنة 1422هـ2001م.
- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل للدكتور أحمد معبد عبد الكريم
- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت ط2/ سنة 1393هـ 1973م.
- الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: سيد رجب، دار الهدي النبوي، مصر، ط1/ سنة 1428هـ 2007م.
- الأموال، حميد بن مخلد ابن زنجويه، ت: د شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث، السعودية، ط1/ سنة 1406هـ 1986م.
- الأنساب، أبو سعد السمعاني، ت: عبد الرحمن المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1/ سنة 1397هـ 1977م.
- أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد، أبو بكر الخلال، ت: إبراهيم بن أحمد بن سلطان، مكتبة المعارف/ الرياض، ط1/ سنة 1416هـ 1996م.
- الائتناس بتراجم فضلاء فاس، أحمد بن صديق الغماري، تحقيق: عدنان زهار زار الرشاد الحديثة، ط1/ سنة

1441هـ 2020م.

- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، ت: د محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1/ سنة 1414هـ 1993م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، ط1 سنة 1424هـ 2002م.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، ت: د الحسين أيت سعيد، دار طيبة للنشر والتوزيع/ الرياض، ط 1/ سنة 1418هـ 1997م.
- تاريخ ابن معين رواية عباس الدوري، ت: د أحمد محمد نور سيف فصيلة مراكز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1/ سنة 1399 هـ 1979 م.
- التاريخ الصغير للبخاري، ت: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة/ بيروت، لبنان، ط1، سنة 1406هـ1986م
- التاريخ الكبير للبخاري، ت: مركز شذا للبحوث، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، سنة 1440هـ2019م
- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1/1422هـ2001م.
- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ت:محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، سنة 1415هـ 1995م.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد علي النجار، علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
- تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة، محمد عمرو عبد اللطيف، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ط1/ سنة 1409 هـ.
- التجريد، أحمد بن محمد بن جعفر للقدوري، ت: مركز الدراسات الفقهية المعاصرة، دار السلام، القاهرة، ط1/ سنة 1425 هـ 2004م.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، أبو الحجاج يوسف المزي، ت: د بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/ 1999م.
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي، ت: أنور الشيخي الداغستاني، دار الضياء/ الكويت، ط1 سنة 1441هـ 2020م.
- التحقيق في أحاديث الخلاف ت: مسعد عبد الحميد السعداني، دار الكتب العلمية، ط 1/ سنة 1415هـ1994م.
- تدريب الراوي في شرح تدريب الراوي، عبد الرحمن السيوطي، ت: محمد عوامة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، ط1/ سنة 1437هـ 2016م.
- الترغيب والترهيب للمنذري، ت: علي عبد المقصود رضوان، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة. ط1/1435هـ 2014م.
- تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي، ت: د عبد الله شعبان / دار مكة المكرمة، مصر، 1425هـ 2004م.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، ت: أحمد شاكر، محمود شاكر، مكتبة ابن

تيمية، ط2، سنة

- تفسير القرآن العظيم مسندا عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم، ت: د حكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي، ط1 سنة 1439هـ.
- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، ت: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1/ سنة 1435هـ 2014م.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المطبعة العلمية، حلب، ط1/ سنة 1350هـ 1931م.
- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، صالح آل الشيخ، دار العاصمة ط1/ سنة 1417 هـ 1996م.
- تلخيص المستدرك، الذهبي، بهامش الطبعة الهندية للمستدرك، تصوير دار المعرفة/ بيروت.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق2/104. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله بن الصديق، دار الكتب العلمية/بيروت، ط2/سنة 1401هـ1981م.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ت: سامي جاد الله وعبد العزيز الخياني، أضواء السلف، ط 1/1428هـ2007م.
- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: أحمد بن يوسف صلاح الدين القضيبي، جمعية دار البر، دبي، ط2/ سنة 1443هـ 2021م.
- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مجلس دائرة المعارف النظامية، ط1/ سنة 1325هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/1413ه،1992م.
- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني، للصنعاني، ت: محمد أبو زيد، مكتبة الرشد، ط1، سنة 1432هـ2011م.
- توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/ سنة 1414هـ 1993م.
- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1/ سنة 1371هـ 1952م.
- جمع الجوامع للسيوطي جمع الجوامع المعروف بـ الجامع الكبير، عبد الرحمن السيوطي، ت: مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر، الأزهر الشريف، القاهرة، ط2/ سنة 1426هـ 2005م.
- الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، ت: مهدي حسن الكيلاني، عالم الكتب، بيروت، ط 3/ سنة 1403هـ 1983م.
- حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظرية والتطبيق والدعوى، محمد عوامة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، ط1/ سنة 1438هـ 2017م.
- الخراج، أبو يوسف يعقوب، ت: محمود الباجي، دار بو سلامة، تونس.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر، ت: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

- ذم المسكر، أبوبكر ابن أبي الدنيا، ت: ياسين محمد السواس، دار البشائر، دمشق، ط1/ سنة 1412هـ 1992م.
- روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى النووي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، سنة 1423هـ 2003م.
- السر الظاهر فيمن أحرز بفاس الشرف الباهر من أعقاب الشيخ عبد القادر، لأبي الربيع سليمان الحوات، ت:حسن بلحبيب، دار الكتب العلمية، بيروت
- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر الكتاني، ت: عبد الله الكامل الكتاني، حمزة بن محمد الطيب الكتاني، محمد حمزة الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1/ سنة 1425هـ 2004م.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، ط1/ سنة 1419هـ 1998م.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1/1996م.
- سنن الدارقطني، ت: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، جمال عبد اللطيف، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 1425هـ2004م.
- السنن الكبير للبيهقي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، سنة 1432هـ2011م.
- سؤالات حمزة بن يونس السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، سنة 1404هـ1984م.
- سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للحاكم النيسابوري، ت: د موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط1/1408هـ1988م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط11/ سنة 1417هـ 1996م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، ت: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط1/ سنة 1424هـ 2003م.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، برهان الدين الأبْناسي، ت: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط1/ سنة 1418هـ 1998م.
- الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي، دار إحياء الكتاب العربي.
- شرح مسلم، أبو زكريا يحيى النووي، ت: رضوان جامع رضوان، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 سنة 2001م.
- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: د عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 سنة 1423هـ 2003م.
- صحيح البخاري، محمد بن إبراهيم البخاري، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط1/ سنة 1433هـ 2012م.
- صحيح البخاري، مؤسسة بيت السنة، ط1، سنة 1442هـ.

- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، سنة 1374هـ1955م.
- الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1/سنة 1406هـ 1986م
- الضعفاء للعقيلي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط1/1420هـ،2000م
- الضعفاء والمتروكون، علي بن عمر الدارقطني، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1/ سنة 1404هـ 1984م.
- طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، ت: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1/ سنة 2027هـ 2006م.
- طلعة المشتري في النسب الجعفري، أحمد بن خالد الناصري، طبعة حجرية.
- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، عبد الله بن شاس، ت: شريف المرسي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1/ سنة 1432هـ 2011م.
- العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه، ت: د وصي الله بن محمد بن عباس، دار الخاني، الرياض، ط2/ سنة 1422هـ 2001م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفية، القاهرة، ط1/ سنة 1380هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفرج ابن رجب، ت: مكتب تحقيق دار الحرمين، مكتبة الغراء الأثرية، المدينة المنورة، ط1/ سنة 1416هـ 1996م.
- فتوح البلدان، أبو العباس البلاذُري، ت: عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، سنة 1407هـ 1987م.
- فضل الرحيم الودود في تخريج سنن أبي داود، ياسر آل عيد، دار ابن الجوزي، ط1/ سنة 1434هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2/ سنة 1402هـ 1982م.
- فهرسة الحافظ أبي العلاء العراقي، ت: د بدر الدين العمراني، دار ابن حزم، ط 1/ سنة 1430هـ 2009م.
- القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزي، ت: ماجد الحموي، دار ابن حزم، ط 1/ سنة 1434هـ 2013م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي. ت: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للقافة الإسلامية، جدة، ط1/1413هـ 1992م
- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، ت: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ سنة 1418هـ 1997م.
- كتاب المجروحين لابن حبان، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط1/1420هـ،2000م
- كشاف القناع عن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، وزارة العدل السعودية، ط1 سنة 1423هـ 2002م.
- كشف الأستار عن زوائد البزار، علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة،

بيروت، سنة 1399هـ 1979م.

- كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أبو الحسن علي المنوفي، ت: أحمد حمدي إمام، مطبعة المدني، القاهرة، ط1 سنة 1407هـ 1987م.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- المبسوط، محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت، سنة 1414هـ 1993م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة 1414هـ 1994م.
- مجموع حديثي فيه رسائل الحافظ أبي العلاء العراقي، د حميد بوشعيب العقرة، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1/ سنة 1442هـ 2021م.
- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المُناوي، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتبي، القاهرة، ط 1/ سنة 1996م.
- المدونة، رواية سحنون عن ابن القاسم، ت: عامر الجزار، عبد الله المنشاوي، دار الحديث، القاهرة، سنة 1426هـ 2005م.
- مراتب الإجماع، ابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2/ سنة 1402هـ 1982م.
- المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايا، محمد بن عبد السلام الناصري، ت: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1/ سنة 1424هـ 2003م.
- المسالك في شرح موطأ مالك، أبو بكر ابن العربي، ت: محمد بن الحسين السليماني، عائشة بنت الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط1/ سنة 1428هـ 2007م.
- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم، ت: الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة، دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع، سوريا، ط1/ سنة 1439هـ 2018م.
- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله للحاكم، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، ط1/1435هـ،2014م.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1 سنة 1393هـ 1973م.
- مسند الحارث بن أبي أسامة، ت: د مسعود الأعظمي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1 سنة 1441هـ 2019م.
- المسند للإمام أحمد، ت: شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1/ سنة 1421هـ 2001م.
- المشتبه في الرجال وأسمائهم وأنسابهم، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، الدار العلمية، دلهي، ط2/ سنة 1987م.
- المصنف، أبو بكر ابن أبي شيبة، ت: محمد عوامة، دار القبلة، السعودية، ط1/ سنة 1427هـ 2006م.
- المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2/ سنة 1403هـ.

- مظاهر يقظة المغرب الحديث، محمد المنوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط2/ سنة 1405هـ 1975م.
- معالم السنن، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي، بعناية الشيخ راغب الطباخ، المكتبة العلمية، حلب، ط1 سنة 1351هـ 1932م.
- المعجم الكبير للزبيدي، لوحة25،مخطوط بمؤسسة ابن سعود بالدار البيضاء، رقم 395، مصورة عن نسخة رقم 3956 بمكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة.
- المعجم الكبير للطبراني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت).
- المعسول، محمد رضا الله المختار السوسي، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، ط 1/ سنة 1961م.
- المغني، ابن قدامة المقدسي، ت: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، د عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3 سنة 1417هـ 1997م.
- المنتقى شرح الموطأ، سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة، ط 1/ سنة 1332هـ، صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- المؤتلف والمختلف، علي بن عمر الدارقطني، ت: د موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/ سنة 1406هـ 1986م.
- موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ط2 سنة 1405هـ 1985م.
- الموضوعات تحقيق الدكتور نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، ط، أضواء السلف، الرياض، ط، الأولى 1418هـ1997م
- الموطأ، مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، منشورات المجلس العلمي الأعلى، الرباط، ط 2/ سنة 1440هـ 2019م.
- ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين 244، ت سمير أمين الزهيري، مكتبة المنار
- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، محمد بن الطيب القادري، ت: محمد حجي، أحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، ط 1/ سنة 1407هـ 1986م.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، مؤسسة الريان، بيروت، ط 1/ 1418هـ1997م.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر، ت: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، سنة 1380هـ.
- الوجيز في تاريخ وأعلام مسارة وعلاقة ووزان وما والاها من قبائل جبالة، عبد السلام البكاري، البوكيلي للطباعة والنشر، القنيطرة، ط1/ سنة 1997م.